

Distr.: General
20 June 2007

القرار ١٧٦٠ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦٩٩ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبريا وغرب أفريقيا،

وإذ يرحب بالتقدم المتواصل الذي أحرزته حكومة ليبريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في إعادة بناء ليبريا، بما يعود بالنفع على جميع الليبريين، وذلك بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ يشير إلى قراره بعدم تجديد التدابير الواردة في الفقرة ١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) فيما يتعلق بالأخشاب الجذعية المستديرة والمنتجات الخشبية التي يكون منشؤها ليبريا، وإذ يؤكد ضرورة استمرار التقدم الذي أحرزته ليبريا في قطاع الأخشاب عن طريق التنفيذ والإنفاذ الفعالين للقانون الوطني لإصلاح الغابات الذي تم توقيعه ليصبح قانونا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بما في ذلك تسوية حقوق الأراضي والحيازة،

وإذ يثني على حكومة ليبريا لانضمامها مؤخرا كمشترك في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات،

وإذ يترقب التقرير الذي يقدم عن عملية كيمبرلي إلى مجلس الأمن عن طريق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، على النحو الذي حضت عليه الفقرة ٢ من القرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧)،

وإذ يشدد على ما لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أهمية مستمرة في تحسين الأمن في جميع أرجاء ليبريا ومساعدة الحكومة الجديدة على بسط سيطرتها في جميع أنحاء البلد، خاصة في المناطق المنتجة للماس والمناطق المنتجة للأخشاب والمناطق الحدودية،

وإذ يحيط علما بتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبريا المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/340، المرفق)،

وقد استعرض التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٢ و ٤ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) والفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) والتقدم المحرز صوب الوفاء بالشروط المنصوص عليها في الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وقد خلص إلى عدم كفاية التقدم المحرز صوب تلك الغاية،

وإذ يؤكد تصميمه على دعم حكومة ليبريا في جهودها للوفاء بتلك الشروط، وإذ يشجع الجهات المانحة على أن تحذو حذوه،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبريا ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، رغم التقدم الكبير الذي أحرز فيها،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ، في غضون شهر واحد من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وبالتشاور مع اللجنة، فريقا للخبراء لمدة ستة أشهر، يضم عددا أقصاه ثلاثة أعضاء، تتوافر فيهم مجموعة من الخبرات الفنية اللازمة لكي ينفذ الفريق ولايته المشار إليها في هذه الفقرة، مع الاعتماد قدر الإمكان على الخبرات الفنية لأعضاء فريق الخبراء المعاد تعيينهم عملا بالقرار ١٧٣١ (٢٠٠٦)، للقيام بالمهام التالية:

(أ) القيام ببعثة تقييمية على سبيل المتابعة إلى ليبريا والدول المجاورة، بهدف إجراء تحقيقات بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وأي انتهاكات لتلك التدابير، وإعداد تقرير عن ذلك يشمل أي معلومات تتصل بتحديد اللجنة الأفراد الموصوفين في الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) والفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، ويشمل أيضا مختلف مصادر تمويل تجارة الأسلحة غير المشروعة، من قبيل الموارد الطبيعية؛

(ب) تقييم تأثير وفعالية التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، بما في ذلك، وبصورة خاصة ما يتعلق بأصول الرئيس السابق تشارلز تايلور؛

(ج) تقييم تنفيذ التشريع المتعلق بالغابات الذي وافق عليها الكونغرس الليبري في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ووقّعته الرئيسة جونسون - سيرليف ليصبح قانونا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مع الإشارة في هذا الصدد إلى أن القرار ١٦٨٩ (٢٠٠٦) قد خلص

إلى عدم تجديد التدابير الواردة في الفقرة ١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) التي تفرض على الدول الأعضاء التزاما بمنع استيراد جميع الأخشاب الجذعية المستديرة والمنتجات الخشبية التي يكون منشؤها ليبريا إلى أراضيها؛

(د) تقييم مدى امتثال حكومة ليبريا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، مع الإشارة إلى أن القرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧) قد خلص إلى إنهاء التدابير المتعلقة بالماس التي فُرضت بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، والتي جددت بموجب الفقرة ١ من القرار ١٧٣١ (٢٠٠٦)؛

(هـ) تقديم تقرير إلى المجلس عن طريق اللجنة في موعد غايته ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن جميع المسائل الواردة في هذه الفقرة، والقيام قبل ذلك الموعد وحسب الاقتضاء بتقديم أحدث المعلومات إلى اللجنة بشكل غير رسمي؛

(و) التعاون مع أفرقة الخبراء الأخرى ذات الصلة، خاصة فريق الخبراء المنشأ بشأن كوت ديفوار بموجب القرار ١٧٠٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

(ز) تحديد ووضع توصيات في ما يتعلق بالمجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرة دول المنطقة لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٤ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) والفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)؛

٢ - **يهيب** بجميع الدول وحكومة ليبريا التعاون التام مع فريق الخبراء في جميع جوانب ولايته؛

٣ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.